سياسة إيران تجاه العراق 1921-1941

د. جاسم محمد إبراهيم اليساري
مديرية تربية كربلاء / إعدادية الرياحي / قسم التاريخ الحديث والمعاصر

الخلاصة :

أن موقف إيران اتجاه قيام دولة عراقية حديثة كان سلبياً ، وكانت السياسة التي انتهجتها إيران اتجاه العراق انعكاسا لذلك ، فقد سعت إيران في الحصول على مكاسب إقليمية جديدة على حساب الأراضي العراقية وخصوصاً في عهد الشاه رضا بهلوي الذي فشلت محاولته في أقناع الملك فيصل الأول في تنازل العراق عن جزء من شط العرب إلى إيران .

فضلاً عن موقفها إلى جانب العراق في ثورة مايس 1941 ما كان إلا في سبيل التخلص من النفوذ والوجود البريطاني .

إلا إن الحكومة العراقية كانت متيقظة تجاه تلك السياسة فوضعت حداً لتلك المطامع بعقدها المعاهدات والمواثيق لضبط الحدود بين البلدين ، غير إن إيران لم تلتزم بتلك العهود والمواثيق .

فأخذت تثير المشاكل من جديد في سبيل عرقلة العلاقات بين البلدين ، ورغم هذه السياسة تمكن العراق من أن يحافظ على حدوده ، ومن غير أن يتدخل الغير في شؤونه الداخلية.

Summary :

We Conclude form the foregoing that Iran's Position towards modern Iraqi state was a negative attitude and this will be clear from the policy followed by Iran with Iraq and the other has Iran sought to obtain the gains of a new regional at the expense of the Iraqi territory , especially during the reign of shah Reza Pahlavi , who had failed attempts to convince the King Faisal Ito give a part of Iraq (shatt al- Arab) to Iran .the revolution may 1941, against the Britain coincidence and that Iran believed that Britain are moving to wards it so Iran Worked hard in order to get rid of Britain.

But the modern Iraqi state was able to detect the intentions of Iran's expansion at the expense of Iraq has placed an end to these ambitions , holding them in treaties and conventions to control the border between the two countries and adhered to , but Iran did not comply with these covenants and conventions because they are irrelevant to their personal interests on the part of the other hand it will pave the way to future treaties with Iraq , in other words , the improvement in relations between the tow countries to which Iran Would you like that Began to raise new Problems of the border problem and the problems of order to disrupt relations between the two countries but in the end , Iraq was able to maintain its borders by one and it is to intervene in the internal affairs of others.

المبحث الأول

(الموقف الإيراني من تأسيس المملكة وقانون الجنسية العراقية)

أولاً.تأسيس المملكة :

أعلن في 23 آب 1921 عن تأسيس الدولة العراقية الحديثة كثمرة للنضال الوطني المرير الذي خاضه الشعب العراق الذي توج بثورة سنة 1920 وتنصيب الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق ، الأمر الذي استلزم أعترافاً من الدول المجاورة بالحكومة العراقية وخصوصاً إيران لتشابك مصالحها مع العراق.

لقد بذلت الحكومة العراقية جهود كبيرة من أجل اعتراف إيران بالحكم الوطني العراقي بعد تجاهلها لمدة غير قصيرة إذ كانت الحكومة الإيرانية تتذرع بشتى الذرائع منها أن غالبية أعضاء البرلمان الإيراني ترى أن الانتداب البريطاني على العراق يشكل اضطهاداً للشعب العراقي.

خاصة وأن الحكومتان العراقية والبريطانية قد عقدتا الاتفاقية العدلية في 25 آذار 1924 التي جاء في مادتها الأولى (تطلق لفظة أجنبي على رعايا الدول الأوربية والأمريكية التي كانت تستفيد من أحكام الأمتيازات الأجنبية في تركيا سابقاً والتي لم تتنازل عن تلك الأمتيازات بموجب اتفاق موقع قبل 24 تموز 1923).

وقد استثنى هذا التعريف الجالية الإيرانية المقيمة في العراق حيث طالبت السلطات الإيرانية بمنح رعاياها في العراق امتيازات مساوية للامتيازات التي تمنح لرعايا الدول الأوربية في العراق وجعلت اعترافها بالحكومة العراقية رهينة تنفيذ مطاليبها في الوقت الذي رفض العراق الرضوخ لتلك المطاليب.

برر العراق عدم شمول الجالية الإيرانية بالأمتيازات إلى عدم أعتراف السلطات الإيرانية بالحكومة العراقية ذلك أن ممثل الحكومة الإيرانية في بغداد كان يتجاهل الحكومة العراقية ويتصل بالمعتمد البريطاني إلى جانب عدم تمتع العراقيين الساكنين في إيران بالأمتيازات القضائية التي تمنحها السلطات الإيرانية للرعايا المقيمين فيها كما إن أعداد الجالية الإيرانية في العراق تصل إلى (80 ألف) وقد استخدمت السلطات الإيرانية إجراءات غير ودية للضغط على الحكومة العراقية منها قطع خطوط

الهاتف بين البلدين ومنع الإيرانيين من زيارة الأماكن المقدسة في العراق وذلك بقصد الأضرار بالأقتصاد العراقي كما شكا العراقيون المقيمين في إيران من عدم وجود سلطة تحمي مصالحهم في إيران ورفض السلطات الإيرانية التوسط لدى القناصل البريطانية وبعد وصول رضا بهلوي إلى السلطة في أنقلاب سنة 1921 ذكرت الصحافة الإيرانية ما يدل على النزعة التوسعية لدى السلطات الإيرانية كما عبرت عن الغطرسه والتعالي اتجاه العراقيين والعرب،على عكس الحكومة العراقية التي أبدت عن نواياها بإقامة علاقات حسنه مع السلطات الإيرانية وحل المشاكل بينهما فقرر مجلس الوزراء العراقي 4 آيار 1922 أنه إذا استمرت السلطات الإيرانية في عدم قبول توسط قناصل بريطانيا لحماية مصالح العراقيين في إيران فإن الحكومة العراقية ستضطر إلى معاملة الجالية الإيرانية في العراق بالمثل.

ومن المعلوم إن الإيرانيين الساكنين في العراق كانوا يعاملون معامله حسنة لا فرق بينهم وبين العراقيين بدليل أشغالهم لمناصب حساسه في الدولة في وزارة المعارف والأشغال والعدلية.

كما قرر مجلس الوزراء العراقي في 11 آب 1924 الموافقة على توسط المندوب السامي البريطاني بشأن مزاولة قناصل إيران أعمالهم في العراق وفقاً للقواعد الدولية بشرط قبول إيران قيام القناصل البريطانيين بحماية الرعايا العراقيين بالنيابة عن الحكومة العراقية ، كما إن الحكومة الإيرانية لم تعبر عن رغبتها في قيام القناصل البريطانيين بهذه المهمة مما جعل استمرار العلاقات بين البلدين تستمر بصورة سيئة.

وفي آيار ناقش مجلس النواب مسألة المضايقات التي يتعرض لها العراقيون في إيران فأكدوا حقيقة عدم تمتع العراقيين في إيران بحماية ممثلي بريطانيا فيها مما أضطر البعض إلى التجنس بالجنسية التركية لكي يضمنوا حماية السفير التركي لهم ، وطالب نواب الحكومة العراقية باتخاذ التدابير الحازمة لحماية الجالية العراقية في إيران.

وفي كانون الثاني 1928 أوفدت الحكومة الإيرانية حسين علي هدايت كمفاوض سري إلى بغداد والتقى بالمندوب السامي البريطاني (هنري دويس) وعرض عليه رغبة بلاده الحصول على امتيازات قانونية للجالية الإيرانية المقيمة في بغداد فرفض المندوب السامي وجعل طلبه رهينة الاعتراف بالدولة العراقية بعدها أتصل المندوب الإيراني بالوزراء العراقيين وأجرى مفاوضات مع رئيس الوزراء العراقي (عبد المحسن السعدون) وحاولت السلطات الإيرانية إقناع الحكومة العراقية بالغاء الإمتيازات في بلادها بعد أن ألغت السلطات الإيرانية الأمتيازات فيها.

وقد عرضت الحكومة العراقية على الحكومة البريطانية نيتها في الغاء الإتفاقية العدلية والاستعاضة عنها بنظام قضائي موحد وذلك بمذكره قدمت إلى المعتمد السامي البريطاني 11 تشرين الثاني 1928 واستطاعت بريطانيا أن تقنع الدول المعنية بالإمتيازات بأعلان رغبتها في التخلي عن امتيازاتها في العراق بعد الأتصال بها ثم أعلنت عن إلغاء الإتفاقية العدلية واستبدالها باتفاقية جديدة وذلك في 4 آذار 1930 وقبل إعلان إلغاء الآتفاقية بشهر بادر رضا بهلوي بإرسال برقية تهنئة إلى الملك فيصل يأمل فيها تطور العلاقات الودية بين البلدين مع اتخاذ التدابير اللازمة لإزالة العراقيل بين الطرفين وكدليل على رغبة الحكومة العراقية بتطوير العلاقات بينهما فقد أرسل الملك فيصل الأول في 20 نيسان 1929 وفد إلى طهران برئاسة رئيس الديوان الملكي رستم حيدر لحمل رساله خطيه إلى الشاه يبادله فيها التمنيات بتطوير العلاقات بين الطرفين ،وكان لتبادل الرسائل بينهما أثر كبير في أنفرج العلاقات.

ثانياً : إصدار قانون الجنسية العراقية 1924 :

أصدرت الحكومة العراقية في آب سنة 1924 قانون الجنسية العراقية الذي يهدف إلى منح الجنسية العراقية للعراقيين ويتكون من مقدمة و 22 مادة إذ جاء في المادة الثامنة أن يعتبر عراقياً كل من كان له حين ولادته بصرف النظر عن محلها والد عراقي تولده في العراق أو أكتسابه الجنسية العراقية بطريقة التجنس ، وكل من ولد في العراق وبلغ سن الرشد إذ كان والده مولوداً في العراق وكان مقيماً به عادة حين ولادة أبنه.

وحددت فترة لاختيار الجنسية فطالبت السلطات الإيرانية تمديد الفترة فرفضت الحكومة العراقية ذلك لأنها مددتها مرتين وكان غرض السلطات الإيرانية هو إقناع الإيرانيين المقيمين في العراق باكتساب الجنسية الإيرانية ، وقد اتخذت الحكومة الإيرانية في 11 أيلول 1927 قرار يقضي بمنح مواطنيهم جوازات سفر إلى العراق ووجهت دعوات إلى الإيرانيين في العراق بضرورة العودة إلى إيران على أساس وجود أماكن مقدسة هناك كما قامت السلطات الإيرانية بتعريض التجار العراقيين في إيران شتى أنواع المضايقات ومصادرة أموالهم وإخراج الموظفين العراقيين العاملين في طهران من وظائفهم وغيرها ، ورافق ذلك حملة صحفية إيرانية قاسية ضد العراق الأمر الذي جوبه بالمثل من الصحافة العراقية مما حدا بالملك فيصل الأول إلى أن يضع حداً لذلك الجدل الصحفي باستدعائه للصحفيين العراقيين مؤكد لهم حرصه على الصداقة بين الأمة العربية وإيران ومعرباً عن أسفه لما جاء في تلك الحملات الصحفية من عبارات قاسية ولابد من القول إن السياسة الإيرانية حيال قضيتي الامتيازات الأجنبية وقانون الجنسية كان الهدف منها الحصول على مكاسب إقليمية على حساب الحكومة العراقية الحديثة.

المبحث الثاني

الموقف الإيراني من أحداث العراق (1929- 1937)

أ. اعتراف إيران بالدولة العراقية الحديثة :

أرسل الملك فيصل الأول وفد رسمي إلى إيران للمشاركة في احتفالات ذكرى تتويج الشاه رضا بهلوي في نيسان 1929 واستقبل بحفاوة كبيرة تتم الاعتراف بالمملكة العراقية رسمياً في 25 نيسان 1929 وأرسل رئيس الوزراء الإيراني مهدي قلي هدايت برقية إلى نظيره العراقي جاء فيها (إن أسس المودة القلبية التي وضعت بين المملكتين أنتجت من حسن الحظ أنتاجها الحسن وبناءاً على إلغاء النظام القضائي في العراق الأمر الذي كان مبتغى إيران القديم وتطبيقه قريباً لم يعد من حسن الحظ مانع لتأسيس الروابط الرسمية المتبقية على أساس من المودة بين المملكتين وبناءً على ما ذكر لقد اعترفت إيران بالعراق هذا اليوم

ولي الأمل بوضع الروابط بين المملكتين على أسس من المحبة وحل المسائل المعلقة بحسن نية متبادلة)تم تعيين الممثل (عناية الله خان) دبلوماسي لإيران في العراق في 9 تموز 1929 وقد ردت الحكومة العراقية برقية شكر جوابيه ، وبعد اعتراف إيران بالمملكة العراقية جرت مباحثات بين الطرفين لعقد معاهدة ثنائية مثل فيها العراق توفيق السويدي وزير الخارجية وسمعي خان الوزير المفوض للحكومة الإيرانية في بغداد حيث أسفرت المباحثات عن توقيع اتفاقية مؤقتة بينهم بتاريخ11 آب 1929 أكدت على أن الأمور القضائية تبقى على حالتيها إلى أن تعقد اتفاقية خاصة بهذا الشأن أما في الأمور الاقتصادية والتجارية فأن الجانبين يعاملان الأمم الأكثر حضوة كما تم الاتفاق على التنظيم المتبادل للقناصل والتمثيل الدبلوماسي وجرى في أعقاب ذلك تعيين قناصل عراقيين في بعض المدن الإيرانية.

و لتأكيدً نوايا الحكومة العراقية الصادقة بتعيين وتمتين علاقات الصداقة مع إيران فقد غادر الملك فيصل الأول بغداد في 22 نيسان 1932 متوجهاً إلى طهران على رأس وفد رسمي تلبية لدعوة شاه إيران وضم الوفد كل من نوري السعيد رئيس الوزراء وجعفر العسكري وناجي السويدي وتوفيق السويدي وكذلك السفير الإيراني لدى بغداد وتحسين قدري مدير التشريفات في البلاط الملكي وسندرسن باشا طبيب العائلة المالكة.

لقد كان الشاه رضا بهلوي يهدف من وراء هذه الدعوى استغلال الملك فيصل الأول والطلب منه تعديل الحدود في شط العرب وتنازل العراق عن جزء منه لكن الملك فيصل رفض الموضوع رفضاً قاطعاً.

كان الشاه قد حاول أيضاً مع نوري السعيد حينما طلب منه تنازل العراق عن 3كم من شط العرب أمام عبادان لإرساء السفن الإيرانية فأجابه السعيد بأنه غير مخول لبحث هذه الرغبة كما أن الدستور العراقي لا يجيز التنازل عن أي جزء من أراضيه.

لقد كان من المقرر في زيارة الملك فيصل الأول إلى إيران أن تعقد عدة اتفاقيات بين البلدين كأتفاقية أقامة ومرور واتفاقية تبادل المجرمين وأخرى أقتصادية إلى جانب إتفاقية تتعلق بسكان الحدود إلا إن الأتفاق لم يحصل إلا في عقد الأتفاقين الأخيريتين وهذا مؤشر على إن الزيارة لم تكن ناجحة تماماً بالرغم من إن المسؤولين أعلنوا من الناحية الشكلية أنهم متفقون على جميع المبادئ التي تسير عليها سياستها ،ويبدو أن الطلب الإيراني بشط العرب هو من عكر الأجواء وأفشال الزيارة ، وهذا الأمر يحسب للملك فيصل ونوري السعيد .

وهنا يبدو إن الشاه لم ينجح في استخدام اللعبة الدبلوماسية لتحقيق مكاسب إقليمية على حساب السيادة العراقية وبقيت العلاقات بين البلدين تفتقد إلى الود الصادق وظلت إيران تتحين الفرص لإثارة المشاكل بين الحين والأخر .

ب.مشاكل الحدود :

منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وإيران مافتئت تثير مشاكل الحدود وإشاعة من عدم الود بين البلدين بهدف الحصول على مكاسب إقليمية على حساب العراق وهي السياسة ذاتها التي تبنتها إيران قديماً وحديثاً ، فقد شجعت السلطات الإيرانية أعمال السلب والنهب وإيواء اللاجئين الذين يقومون بالإخلال بالأمن والاستقرار ففي سنة 1924 عمت الفوضى في بعض المناطق الحدودية وبخاصة في مناطق السليمانية وخانقين ومندلي كما قامت قبائل الهماوند الإيرانية بإثارة الكثير من الخلافات والمنازعات بين الدولتين نتيجة أعمال السلب والنهب التي تقوم بها على مناطق الحدود وغالباً ما كانت تلك الحوادث تؤدي إلى تبادل المذكرات الرسمية الاحتجاجية بين البلدين وكانت الحكومة الإيرانية تتنكر لتلك الحوادث أو تتجاهل الرد عليها في الوقت الذي تحث فيه أكراد العراق في المناطق الشمالية على أعمال الاضطرابات وتمد لهم المساعدة.

ولقد كانت بعض الحوادث تقع على الحدود بفعل وجود بعض اللاجئين الإيرانيين في الأراضي العراقية أمثال(سالار الدولة) الذي فشل في إبقاء الثورة في إيران فالتجأ إلى المناطق الشمالية من العراق في تشرين الثاني 1926 بعد فشله في قيادة الانتفاضة في إيران حيث طالبت الحكومة الإيرانية نظيرتها العراقية تسليمه إليها الأمر الذي أدى في النهاية بهروبه إلى تركيا.

وفي سنة 1927 سادت الاضطرابات في منطقة الحدود بين أفراد قبيلة (المحيسن) التي تقطن على جانبي الحدود الوسطى بسبب مصادرة جوازات سفرهم الإيرانية وشمولهم بالتجنيد العراقي ، ولذلك فقد آوتهم السلطات الإيرانية في أراضيها.

وغالباً ما كانت الأمور تحتدم بين البلدين أثر النزاعات العشائرية الحدودية كما هو الحال في النزاع الذي حدث بين عشائر(بني لام العراقية) (وعشائر الخزر الإيرانية) والتي استمرت زهاء السنة (1931- 1932) حول حقوق الرعي في منطقة إمام بني خضر في المناطق الحدودية الوسطى فوجهت الحكومة الإيرانية تهديداً بضرورة سحب الجنود العراقيين من المناطق الغربية لأراضي بني خضر كما حدث إن أدعت السلطات الإيرانية في 13 حزيران 1932 أن بعض الأفراد الأشقياء من عشيرة حميدات العراقية قد هجموا على محل يبعد عدة كيلومترات من منطقة الخفاجية وسرقوا (خمسون من الجمال) وتمكنت قوات الأمن الإيرانية من استعادة الخمسين جمل فيما بعد .

كما عمدت السلطات الإيرانية إلى أسكان بعض القبائل الإيرانية في داخل الأراضي العراقية وقيامها أيضاً بإنشاء بعض المخافر الحدودية منتهكة بذلك الحقوق العراقية ومن هذه المخافر (البجيلية والشرسق والعلوه) حيث طالبت الحكومة العراقية برفعها بعد أن قدمت إلى السلطات الإيرانية الأدلة والخرائط التي تثبت على أنها داخل الأراضي العراقية غير إن السلطات الإيرانية تجاهلت الأمر واستمرت ببناء مخافر أخرى فما كان من السلطات العراقية غير إرسال قوة عسكرية احتلت المواقع وطردت من فيها.

وقد تكررت هذه الأعمال التجاوزية في ناحيتي نورين وشيخان التابعتين لمدينة العمارة وأدت إلى مصادمات بين العشائر العراقية والإيرانية .

ونتيجة لاستمرار القوات العسكرية الإيرانية بتجاوزاتها وانتهاكاتها للأراضي العراقية فقد أصدرت الحكومة العراقية أمراً يقضي بالقبض على كل مسلح يدخل الحدود العراقية بدون تصريح رسمي ونبهت السلطات الإيرانية من عواقب الاستمرار في تلك التجاوزات .

إن الانتهاكات الإيرانية لم تقتصر على الحدود البرية فقط بل وشمل الاعتداء أيضاً على منطقة شط العرب خاصة بعد رفض الملك فيصل الأول التنازل عن جزء منه ، حيث بدأت سلسله من الاعتداءات وعدم الاعتراف بالسلطة المشرفة عليه فأخذت السفن الإيرانية الحربية والتجارية تتجاهل الإدلاء العراقيين الأمر الذي كاد يؤدي إلى تصادم السفن المارة بالأخرى كما قامت السلطات الإيرانية بإجبار السفن المارة به على رفع العلم الإيراني بدل العلم العراقي عن طريق القوة في الوقت الذي كانت السفن الإيرانية تدخل المياه الإقليمية العراقية دون رخصه مسبقة من السلطات العراقية رافعة علمها الإيراني.

لقد كانت وجهة النظر العراقية تقوم على أساس إن سيطرة دولة أخرى على شط العرب سيضر بالمصالح العراقية من الناحية السياسية لذلك طلبت من بريطانيا بالسعي لإيجاد حل لمشكلة شط العرب بين العراق وإيران فاقترحت تدويل شط العرب إلا إن بعض الدبلوماسيين البريطانيين عارضوا الفكرة لأنها تلحق ضرر بالمصالح البريطانية .

حاولت الحكومة البريطانية سنة 1934 التخفيف من حدة الأزمة فطلبت من الجانبين الدخول في مفاوضات لحل مشاكلها وبالفعل اجتمعت لجنة ثلاثية في البصرة تضم مندوبين من العراق وإيران وبريطانيا ولم تسفر المفاوضات عن أي شيء لتعنت السلطات الإيرانية في مواقفها [1]، ومن الأساليب الأخرى التي تبنتها السلطات الإيرانية للأضرار بالمصالح العراقية حجز مياه الأنهر فهناك عدة انهر مشتركة بين البلدين معظمها يجري من الأراضي الإيرانية بأتجاه العراق ومنها كنجان جم الذي ينبع من جبل بشت كوة ويسير نحو مدن بدرة وزرباطية ويروي بساتين وأراضي زراعية كثيرة ، كما قامت السلطات الإيرانية بتوطين بعض القبائل الإيرانية عند منابع النهر وحفر القنوات وقامت ببناء السدود لإرواء أراضيها مما أدى إلى انقطاع المياه عن الأراضي العراقية وهلاك المزارع وحدث هذا سنة 1930 كما حصل ذلك أيضاً مع مياه نهر الوند في خانقين حيث قامت السلطات الإيرانية بمشاريع التحويل لمجرى النهر.

ج.شكوى العراق لدى عصبة الأمم :

عندما تقدم العراق للأنضمام إلى عصبة الأمم عمدت إيران إلى تعليق عضويتها في العصبة حتى يتم تعديل خط الحدود في منطقة شط العرب وحينما تم قبول العراق عضو في العصبة بتاريخ 13 تشرين الأول 1932 عادت السلطات الإيرانية إلى خلق المشاكل مرة أخرى مكرره دعواها بخط التالوك مما جعل الحكومة العراقية تستشير الحكومة البريطانية في أوائل تموز 1934 بعرض الموضوع على مجلس عصبة الأمم وكانت هذه الفرصة للحكومة البريطانية لتحقيق مصالحها عن طريق إرضاء الحكومة الإيرانية وذلك بتشكيل لجنة صيانه لشط العرب تشارك بريطانيا فيها وقد سافر نوري السعيد وزير الخارجية آنذاك إلى لندن لهذا الغرض.

ولقد كان معروف بأن بريطانيا قد طرحت مشروعاً لإنشاء مجلس إدارة ثلاثي يضم ممثلين عن العراق وإيران وبريطانيا بغية المحافظة على الملاحة في شط العرب إلا إن المشروع البريطاني لم يحقق النجاح لعدم قبوله من الحكومة الإيرانية.

إن العراق عندما رفع الشكوى إلى عصبة الأمم حول مشاكل إيران على الحدود لم يغلق كل الأبواب فقد صرح الملك غازي الذي أصبح ملكاً على العراق بعد وفاة والده الملك فيصل الأول في خطاب العرش الذي القاه في مجلس النواب بتاريخ 29 كانون الأول 1934 (بأن الباب سيظل مفتوحاً أمام إيران إذا رغبت بحل المشاكل مع العراق عن طريق المفاوضات المباشرة).

وتأكيداً لرغبة الحكومة العراقية في تسوية الخلافات مع السلطات الإيرانية بالطرق السلمية فقد أرسل الملك غازي في 20 مايس 1934 وفد رسمي إلى طهران بقيادة وزير الخارجية نوري السعيد حاملاً رسالة إلى الشاه رضا وضح فيها عن رغبته في توثيق علاقة الصداقة والوصول إلى حل دائم للقضايا التي لم تنتهي غير إن السلطات الإيرانية لم تغير من مطالبها الأمر الذي حمل الحكومة العراقية على تقديم شكواها إلى مجلس عصبة الأمم في 29 تشرين الثاني 1935 أرسلت نسخة منها إلى السلطات الإيرانية التي أضطرت إلى الأجابة على الحجج التي أوردتها الحكومة.

حيث كانت خلاصة الحجج العراقية المقدمة إلى عصبة الأمم تتمحور حول قيام السلطات الإيرانية بإنشاء عدد من مخافر الشرطة في الأراضي العراقية مما يتنافى مع السيادة العراقية إلى جانب عدم أحترام السفن الحربية الإيرانية لتعليمات إدارة ميناء البصرة في شط العرب كما أكدت على الأضرار التي نتجت عن قطع مياه الأنهار المشتركة عن المدن والقرى العراقية وبخاصة خانقين وبدره وزرباطية المعتمده على هذه الأنهار ، استندت الحكومة العراقية في تعيين حدودها الشرقية إلى عدد من الأتفاقيات والمعاهدات التي عقدت بين الطرفين (العراق وإيران) ومنها معاهدة أرض روم الثانية بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية في 31 مايس 1847 ، وبروتكول عام 1913 ومحاضر لجنة تخطيط الحدود لسنة 1914 ، جاء رد الحكومة الإيرانية بأن الحكومة الإيرانية لا تعترف بوثائق التنقل النهري التي تصدرها الموانئ العراقية كما أنها لا تعترف بمعاهدة أرض روم الثانية ولا برتوكول عام 1913 لأنه غير ساري المفعول بحجة إنه لم يصادق عليه البرلمان الإيراني .

وبعد أن قدم الطرفان خلاصة حجج كل منهما بدأت المفاوضات بين الطرفين في جنيف في آب 1935 ونتيجة لعدم حدوث أي تقدم في المفاوضات أقترح المندوب السامي البريطاني في عصبة الأمم إحالة الموضوع إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي في هولندا ووافق ممثل العراق في المفاوضات نوري السعدي على هذا المقترح في حين رفض المندوب الإيراني ذلك خوفاً من الزام إيران بالحقوق الدولية التي قد تفرض عليها.

ويبدو إن مجلس عصبة الأمم كان عاجزاً عن التوصل إلى حل للمشكلة ويبدو إن إيران أدركت ذلك لأنها لم تقدم شكوى مقابلة إلى عصبة الأمم كما إن المجلس لم يظهر حماسه كبيرة أتجاه القضية بل كل ما فعله هو تكليف ممثل أيطاليا (البارون الديزي) بأن يقوم بدور المقرر لعله ينجح في تقريب وجهات النظر بين الطرفين وفي شباط 1935 عندما أنتقلت المفاوضات إلى روما تقدم المندوب الإيطالي بأقتراح تأليف لجنة ثلاثية للسيطرة على الملاحة في شط العرب تتألف من ممثل عن كل الأطراف العراقي والإيراني والإيطالي إلا إن نوري السعيد ممثل العراق لم يظهر تحمساً لهذا المقترح وفي 3 آب 1935 سافر نوري

[1] مصطفى عبد القادر النجار ، مصدر سبق ذكره ، ص 159 .

السعيد على رأس وفد رسمي إلى طهران وحاول أقناع الحكومة الإيرانية في الكف عن البحث في المسالك القانونية للمشكلة والأقتصار على البحث في المشاكل الواقعية التي تعيق الملاحة في شط العرب فكان الرد من قبل الحكومة الإيرانية هو تأكيد مطالبها السابقة بجعل خط الحدود يمر من وادي شط العرب في المنطقة الواقعة من منطقة عبادان إلى البحر.

وفي خضم هذه الظروف والمفاوضات المستمرة وقع أنقلاب بكر صدقي في العراق بتاريخ 29 تشرين الأول 1936 الذي أطاح بوزارة ياسين الهاشمي وكان الأمل يملئ الحكومة الإيرانية في أن تحقق وزارة حكمت سليمان أملها في تنفيذ مطالبها مستغلة الأوضاع الغير مستقرة الناتجة عن الأنقلاب لذلك رحبت الحكومة الإيرانية بالوزارة الجديدة.

ومن جهة أخرى كانت تركيا تراقب الأوضاع عن كثب وتضغط على إيران والعراق بقصد الإسراع بحسم خلافاتهم من أجل تهيئة الوضع للطرفين وأنضمامهم إلى الميثاق الرباعي وعلى هذا الأساس جاءت زيارة الوفد التركي إلى بغداد في 22 حزيران 1937 للأسراع بترتيب الأوضاع بينهم.

وفي 4 تموز 1937 أوفدت الحكومة العراقية إلى طهران وفد رسمي برئاسة وزير الخارجية ناجي الأصيل لأستكمال المفاوضات فوقع أتفاقية الحدود بين البلدين اتفاقية زهاب وبذلك مهدت إلى أنضمام العراق وإيران إلى الميثاق المراد انشأئه والذي تم التوقيع عليه في 8 تموز 1937 في قصر سعد آباد قرب طهران والذي ضم كل من تركيا وأفغانستان والعراق وإيران.

المبحث الثالث

(العلاقات السياسية العراقية الإيرانية) (1937- 1941)

أ.معاهدة 1937م :

عقدت المعاهدة بين العراق وإيران في 4 تموز 1937 وجدد الملك غازي تمنياته إلى الشاه بتطوير العلاقات بين البلدين على الرغم من إن الملك لم يكن مرتاحاً من تلك المعاهدة ويبدوا إنه قبلها كتدبير مرحلي حتى يستكمل العراق استعداداته العسكرية لأن العراق كان يلح على بريطانيا في شباط 1937من أجل تزويده بالأسلحة وهدد بأنه سيضطر لشراء السلاح من جهات أخرى لأنه يخشى نوايا إيران العدوانية.

تضمنت المعاهدة ست بنود نصت المادة الأولى على أعتبار البروتوكول المتعلق بتحديد الحدود بين البلدين الموقع في الأستانة في 4 تشرين الثاني 1913 من الوثائق المشروعة والملزمة وكذلك محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة 1914 ويكون خط الحدود بين البلدين هو الخط الذي تم تعينه من قبل اللجنة المذكورة ونصت المادة الثانية على جعل خط الحدود المائي بين العراق وإيران في منطقة عبادان (منطقة التالوك) لمسافة 7 كم طولاً، أما المادة الثالثة نصت على إن شط العرب يبقى مفتوحاً للسفن التجارية لجميع البلدان ويكون مفتوحاً لمرور جميع السفن الحربية.

وحينما عرضت المعاهدة على مجلس النواب العراقي للتصديق في 6 آذار 1938 تعرضت إلى مناقشات حادة وتم قبولها بأكثرية (82) صوت ومعارضة (10)أصوات وغياب (21) عضواً عن التصويت وبعد أن صدقت المعاهدة من قبل البلدين وأبلغت إلى عصبة الأمم صدقت بالقانون العراقي رقم 16 لسنة 1938.

ب.مكاسب إيران من المعاهدة :

لقد تمكنت إيران من الحصول على فوائد عدة بموجب هذه المعاهدة إذ أصبح خط الحدود الجديد يسير مع خط التالوك في شط العرب لمسافة 7 كم قبالة ميناء عبادان وجعلت أمر تقرير الضرائب والأمور المالية والفنية من حق الدولتين في الوقت الذي كانت فيه هذه الأمور من حق العراق فقط كما وسمح للسفن الإيرانية الحربية أن تمر في النهر دون الحصول على موافقة من السلطات العراقية وأيضاً أجاز لإيران أن تنتفع من جميع الأنهر دون أن تكون مالكه له.

بالإضافة إلى استفادة إيران من مجموعة من الجزر مثل جزيرة محلة والجزيرتان الواقعتان بين جزيرة محلة والضفة اليسرى في شط العرب وكذلك الجزر الأربعة الواقعة بين شطيط والجزيرتين مقابل جزر منوصي التابعتين لجزيرة عبادان بالإضافة إلى جميع الجزر التي تتصل بخطوط مياه ميناء عبادان.

ومن الجدر بالذكر إن الحكومة الإيرانية كانت باستمرار ترفض الاعتراف ببروتوكول القسطنطينية 1913 وبمحاضر جلسات لجنة الحدود 1914 باعتبارها وثائق مهملة وقديمة ولا تواكب العصر غير أنها بموجب معاهدة 1937 اعترفت بتلك الوثائق حينما استطاعت أن تحقق مكاسب إقليمية جديدة.

ومما يؤخذ على هذه المعاهدة أن العراق تنازل فيها عن جزء من شط العرب أمام منطقة عبادان حيث يمر خط الحدود فيه بمجرى المياه العميق لمسافة يقرب طولها إلى 4 أميال وأن التنازل عن الأقليم العراقي لم يكن له مبرر أي بدون مقابل.

والظاهر إن الحكومة العراقية وقعت المعاهدة بدافع إنهاء مشاكلها الحدودية مع إيران وتنتهي بذلك أطماعها وتدخلها بشؤون العراق الداخلية وأقامت علاقات حسن الجوار بين الطرفين .

ج.المعارضة الشعبية للمعاهدة :

استنكر الشعب العراقي المعاهدة وعبر عن ذلك من خلال التظاهرات والمسيرات التي قام بها المثقفون والعمال والطلبة والفئات الشعبية الأخرى حيث لم تقتصر المعارضة على النواب في البرلمان بل شمل الجماهير الشعبية التي عبرت عن رأيها بأساليب عفوية عكست صورة الوعي بالأحداث المحيطة بها ، وشملت المظاهرات معظم المدن العراقية في بغداد والموصل والبصرة وغيرها من المدن واستنكر المتظاهرون التنازل عن جزء من الأراضي العراقية الذي قدمته المعاهدة ولا يجيز القانون العراقي، كما شملت المعارضة على تصديق المعاهدة العراقيين خارج العراق فقد أرسل الطلبة الدارسون خارج العراق برقيه إلى الملك غازي يستحلفونه برفض المعاهدة ((نستحلفكم بضحايا الوطن المقدس أن ترفضوا اتفاقية شط العرب)) إلا إن الملك غازي لم يلتفت إلى المعارضة الشديدة للمعاهدة وتبادل التهاني مع الشاه رضا بهلوي وتمنى أن تكون فاتحة خير

وعصر جديد من العلاقات الحسنة بين البلدين الجارين كما باركت بريطانيا إبرام هذه الأتفاقية حيث كانت تهدف من وراء ذلك إلى تأمين الممرات المائية في منطقة الخليج العربي وخصوصاً وإن الحرب العالمية الثانية بدأت تلوح في الأفق.

وفي 8 آب 1937 حينما اغتيل بكر صدقي في الموصل واستقالت حكومة سليمان من الوزارة بدأت الأطماع الإيرانية تلعب دورها في محاولة السيطرة على شط العرب وتفسير مواد المعاهدة حسب هواها مما جدد التوتر بين البلدين مرة أخرى.

ميثاق سعد آباد :

ترجع بداية انضمام العراق إلى ميثاق سعد آباد إلى يوم قيام الحكومة العراقية بإرسال وفد منها إلى طهران في 4 تموز 1937م برئاسة وزير الخارجية ناجي الأصيل لاستكمال المفاوضات المتعلقة بالحدود العراقية الإيرانية البرية ومشكلة شط العرب فوقع اتفاقية للحدود بين البلدين وبذلك مهدت إلى انضمام العراق وإيران إلى الميثاق المقترح عقده والذي تم التوقيع عليه فعلاً في 8 تموز 1937 في قصر سعد آباد قرب طهران وضم الميثاق كلاً من العراق وإيران وتركيا وأفغانستان وكان لتركيا دور بارز في تقريب وجهات النظر بين العراق وإيران ويتكون الميثاق من مقدمة وعشرة مواد تضمنت المادة الأولى الامتناع المطلق عن التدخل في الشؤون الداخلية لأي من الدول المنضوية في الميثاق وجاء في المادة الثانية ما يؤكد على احترام الحدود بصورة متبادلة وعلى التشاور في كل الخلافات التي لها علاقة بمصالحها المشتركة وإشارة إلى ضرورة عدم اشتراك أي جانب في أي اعتداء موجه إلى الجانب الأخر والتأكيد على حل المشاكل بالطرق السلمية والاستعانة بمجلس عصبة الأمم المتحدة وعدم السماح بتأليف العصابات المسلحة المخلة بالأمن وإشارة الميثاق إلى أن مدته خمس سنوات على أن تجدد بأستمرار.

ويذكر نوري السعيد بأن بداية طرح فكرة الميثاق كانت في سنة 1932 أي قبيل دخول العراق عصبة الأمم وأن صاحب الفكرة هذه هو توفيق رشدي وزير خارجية تركيا وعرضت الفكرة على (سيرجنت) وزير خارجية بريطانيا ويمضي السعيد ((تلقيت جواباً يتضمن عدم ميل الحكومة البريطانية والشعب البريطاني لعقد معاهدات محلية مما قد يثير الشكوك والضنون في السياسية الخارجية البريطانية)).

ويتضح من ذلك إن بريطانيا كانت غير راغبة في الدخول بهذا المشروع من جهة أخرى فأن الشاه رضا بهلوي صرح بأن الغرض من الميثاق كان لتكوين جبهة شرقية قوية تقف في وجه المطامع الاستعمارية .

يبدو إن إدعاء الشاه مناف للحقيقة لأن الغرض من الميثاق هو تحقيق المطامع الاستعمارية فهو بالرغم من أنه يبدو كمعاهدة حسن جوار وعدم اعتداء فأن مصلحة بريطانيا واضحة فيه وهي تكوين جبهة في الشرق تعمل من أجل سلامة الوضع القائم فيه والحيلولة دون توسع نفوذ الاتحاد السوفيتي.

وقد أعتبر الميثاق مهماً من الناحية السياسية باعتباره أول تنظيم إقليمي بين مجموعة من دول الشرق الأوسط كما أن الظروف الدولية في سنة 1937 كانت تنذر بنشوب حرب عالمية لذلك أتخذت الدول الغربية بعض الاحتياطات ومن ضمنها ميثاق سعد آباد.

أن التوقيع على ميثاق سعد آباد ولد معارضة شعبية كبيرة في العراق خاصة عندما صادقت عليه حكومة جميل المدفعي بعد سقوط حكومة حكمت سليمان كما آثار الميثاق ردود فعل عربية وعالمية وكان بمثابة البداية لمحاولة عزل العراق عن الأقطار العربية إلا إنه في الوقت نفسه عبر عن انفراج العلاقات بين البلدين العراق وإيران ففي آذار 1938 استقبل الملك غازي (محمد رضا شاه) ولي عهد إيران عند مروره ببغداد في طريقه إلى مصر فدفع ذلك الاستقبال الشاه الإيراني رضا بهلوي إلى إرسال برقية إلى الملك غازي أشاد فيها بحسن معاملة ولي العهد مؤكداً بأنها ستكون سبباً لأزداد العلاقات وثوقاً بين البلدين.

ورغم تأكيدات وتمنيات الشاه بتطوير العلاقات الثنائية والالتزام بنصوص الميثاق إلا إن السياسة الإيرانية لم تنسق جهودها الخارجية وفق ما يمليه وجودها في الميثاق الأمر الذي أنعكس على الدول الأخرى المنضوية في الميثاق من حيث أنفراد كل دولة في اتخاذ قراراتها وبناء مواقفها بحسب ما تراه مع طبيعة السياسة الدولية الخارجية ومصالحه.

المبحث الرابع

(موقف إيران من ثورة مايس) (1941)

موقف إيران من ثورة مايس 1941 :

في 2 مايس 1941 حدثت حركة (رشيد عالي الكيلاني) كنتيجة حتمية للصراع الطويل بين الشعب العراقي والسلطات البريطانية والحركة عبرت عن استكمال استقلال العراق وتقرير مصيره بنفسه ورفضه للظلم والاضطهاد والتسلط البريطاني والتدخل السافر في شؤونه الداخلية وقد ترأس الحركة كل من رشيد عالي الكيلاني والعقداء الأربعة (صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب وفهمي سعيد ومحمود سلمان ويونس السبعاوي).

والملاحظ من موقف الحكومة الإيرانية إزاء الحركة أنه بعد إبرام ميثاق سعد آباد أزداد التقارب بين العراق وإيران وفي نفس الوقت ازدادت سوءاً بين إيران وبريطانية بفعل توجهات السياسة البريطانية نحو إيران وتقارب رضا بهلوي من هتلر وهو نفس السبب دفع بإيران للميل لثورة مايس 1941 حتى لقب العقداء الأربع بالمربع الذهبي كناية عن شراء ألمانيا لضمائرهم بالذهب مما جعل الحكومة الإيرانية تنظر بعين العطف إلى حركة الكيلاني بأعتبارها إنها وطنية معادية للأستعمار البريطاني ومن شأنها إضعاف هيبة بريطانيا في الشرق الأوسط ومساعدة المانيا على أخراج بريطانيا من المنطقة إلا إن العطف الإيراني كان مستوراً أي لم تؤيد الحكومة الإيرانية رسمياً بل التزمت الصمت وعندما حدث الأصطدام بين الجيش البريطاني والجيش العراقي في 2 مايس 1941 أوفدت حكومة الكيلاني طالب مشتاق إلى إيران ليكون ضابط الأتصال بين الحكومة العراقية والسفارة الألمانية في طهران.

كما كلف طالب مشتاق بأن يطالب من السفير الألماني تزويد العراق بالطائرات الحربية وأن يبلغه بأن مطارات العراق مستعدة لأستقبال الطائرات الألمانية فيها يضاف إلى ذلك إن الشاه رضا كان يعتقد بأن الأيام الأخيرة لبريطانية قد حلت لذلك مزق المعاهدات التي تربطه بلندن واستعد لضم قواه مع رشيد عالي الكيلاني.

وعلى هذا الأساس سمحت السلطات الإيرانية لقادة وساسة حركة مايس بأجتياز الحدود الإيرانية في 29 ماس حينما أقتربت القوات البريطانية من بغداد وقبلتهم إيران كلاجئين سياسيين وهم رشيد عالي الكيلاني والمفتي الحاج أمين الحسيني والعقداء الأربعة.

كما التجأ إلى إيران كل من ناجي السويدي وناجي شوكت ومثنى الشابندر وعلي محمود ويونس السبعاوي الذي كان وزير الأقتصاد في وزارة الكيلاني والذي أعلن نفسه حاكماً عسكرياً في بغداد بعد هروب قادة الحركة وكان السبعاوي أخر الملتحقين في إيران وشرع حال وصوله إلى طهران إلى ممارسة نشاطه في سبيل القيام بعمل يستهدف تنظيم مقاومة سرية في العراق وكان لا يرى سبيلاً إلى ذلك إلا بالحصول على الأسلحة وأيصالها إلى شمال العراق وتوزيعها على العناصر القومية والضباط والعشائر للقيام بحرب عصابات ضد الوجود البريطاني.

ويذكر طالب مشتاق (وقد لاحظت في طول مدة بقائي في طهران إن رشيد عالي الكيلاني والمفتي وأمين زكي لم يكونوا يتصلون بالقادة العسكريين ولا يواجهونهم ولا يسلمون عليهم وكان الجفاء مستحكماً بين الجبهتين وسبب ذلك يرجع على ما يظهر إلى انسحاب القواد من القيادة وسفرهم إلى إيران دون أن يعلموا أحد بذلك).

في الحقيقة كانت حكومة الكيلاني قد عينت طالب مشتاق قائماً بالأعمال في مفوضية العراق وبعد تسارع الأحداث وفشل الحركة ومجيء حكومة جميل المدفعي لم يسلم طالب مشتاق أوراق أعتماده إلى الحكومة الإيرانية بعد وصوله إيران وبذلك بقي (شاكر الوادي) في منصبه في إيران حيث طالبت الحكومة العراقية منه الضغط على الحكومة الإيرانية من أجل وضع قيود فعالة على الكيلاني والمفتي الحسيني والعقداء الأربعة وبعض العرب غير العراقيين الذي اشتركوا أو كان لهم أتصال بحركة الكيلاني.

في الواقع إن السلطات الإيرانية لم تقم بتقديم أية مساعدات مالية أو عسكرية لقادة الحركة طيلة فترة بقائهم في أراضيها بالرغم من عدم حوزتهم على الأموال الكافية لتمشية شؤون حياتهم اليومية كما إن إيران وبعد مرور أشهر على استقرار القادة فيها تعرضت إيران إلى غزو بريطاني سوفيتي وقد استطاع الكيلاني والمفتي الحسيني الهروب من إيران والوصول إلى أوربا كما هرب صلاح الدين الصباغ إلى تركيا أما القادة الباقون فقد القت القبض عليهم السلطات الأمنية الإيرانية وسلمتهم إلى السلطات البريطانية في 11 أيلول 1941 وبدورها سلمتهم السلطات البريطانية إلى الحكومة العراقية.

الخاتمة :

نستنتج مما سبق إن موقف إيران أتجاه قيام دولة عراقية حديثه كان موقفاً سلبياً ويظهر هذا واضحاً من السياسة التي اتبعتها إيران مع العراق فالعراق كان وما يزال يتمتع بموقع جغرافي مهم ووفرة الخيرات من نفط ومعادن وأراضي زراعية خصبة وغيرها فلقد سعت إيران في الحصول على مكاسب أقليمية جديدة على حساب الأراضي العراقية وخصوصاً في عهد الشاه رضا بهلوي الذي فشلت محاولته في إقناع الملك فيصل الأول في تنازل العراق عن جزء من شط العرب إلى إيران .

إن وقوف إيران إلى جانب العراق في ثورة مايس 1941 ضد الاحتلال البريطاني لم يكن صدفه وإنما رأت إن أنظار بريطانيا بدأت تتجه نحوها فعملت جاهدة في سبيل التخلص من بريطانيا .

لكن الدولة العراقية الحديثة تمكنت من كشف نوايا إيران التوسعية على حساب العراق فوضعت حداً لهذه المطامع بعقدها المعاهدات والمواثيق لضبط الحدود بين البلدين والالتزام بها ، إلا إن إيران لم تلتزم بهذه العهود والمواثيق لأنها لا تخدم مصالحها الشخصية من جانب ومن جانب أخر أنه سوف يمهد الطريق إلى عقد معاهدات مستقبلية مع العراق أي بمعنى أخر تحسن العلاقات بين البلدين الأمر الذي لا تريده إيران .

فأخذت تثير المشاكل من جديد كمشكلة الحدود ومشاكل العشائر وغيرها من المشاكل في سبيل عرقلة العلاقات بين البلدين ، استطاع العراق أن يحافظ على حدوده دون أن يدنسها أحد ومن غير أن يتدخل الغير في شؤونه الداخلية رغم من كثرة الأعداء والطامعين.

Conclusion :

We Conclude form the foregoing that Iran's Position towards modern Iraqi state was a negative attitude and this will be clear from the policy followed by Iran with Iraq. Iraq enjoyed the important geographical Iraq enjoyed the important geographical location and there were many good things in which the oil, metals agricultural fertile land and the other has Iran sought to obtain the gains of a new regional at the expense of the Iraqi territory , especially during the reign of shah Reza Pahlavi , who had failed attempts to convince the King Faisal Ito give a part of Iraq (shatt al-Arab) to Iran .the revolution may 1941, against the Britain coincidence and that Iran believed that Britain are moving to wards it so Iran Worked hard in order to get rid of Britain.

But the modern Iraqi state was able to detect the intentions of Iran's expansion at the expense of Iraq has placed an end to these ambitions , holding them in treaties and conventions to control the border between the two countries and adhered to , but Iran did not comply with these covenants and conventions because they are irrelevant to their personal interests on the part of the other hand it will pave the way to future treaties with Iraq , in other words , the improvement in

relations between the tow countries to which Iran Would you like that Began to raise new Problems of the border problem and the problems of tribal and sectarian and others in order to disrupt relations between the two countries but in the end , Iraq was able to maintain its borders with out desecration by one and it is to intervene in the internal affairs of others , despite the enemies abounded and greedy .

المصادر :

1. إبراهيم خليل أحمد وجعفر عباس ، تاريخ العراق المعاصر ، مطبعة جامعة الموصل ، الموصل ، 1989.
2. سندرسن باشا ، طبيب العائلة المالكة في العراق 1918- 1946، الطبعة الثانية، بلا ، (بغداد- 1982).
3. عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1982 .
4. عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، الجزء الثالث ، الطبعة الأولى ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1982 .
5. غانم محمد الحلو ، ثورة العراق مايس 1941 في ستراتيجية الدول الكبرى ، مجلة آداب المستنصرية ،(بغداد – 1984) .
6. جابر إبراهيم الراوي،الغاء الاتفاقية العراقية الإيرانية لعام 1975 في ضوء القانون الدولي ، مطبعة جامعة بغداد (بغداد– 1980) .
7. شاكر صابر الضابط ، العلاقات الدولية والمعاهدات الحدودية بين العراق وإيران ، (بغداد- 1966).
8. شاكر صابر الضابط ، العلاقات الدولية بين العراق وتركيا ، الطبعة الأولى ، بلا (بغداد – 1952) .
9. محمد كامل محمد عبد الرحمن ، سياسة إيران الخارجية في عهد رضا شاه 1921 1941، الطبعة الأولى (بغداد – 1988) .
10. خالد العزي ، أضواء على التطور التاريخي للنزاع العراقي الفارسي حول الحدود ، بلا ، بغداد ،1980.
11. فريتز غوربا ، رجل ومراكز قوى في بلاد الشرق ، ترجمة فاروق الحريري ، الجزء الأول ، (بغداد – 1979) .
12. ستيفن همسلي لونكريك ،العراق الحديث من سنة 1900- 1950 ، ترجمة سليم طه التكريتي ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى (بغداد – 1988).
13. طالب مشتاق ، أوراق أيامي ، بغداد والعراق والوطن العربي 1905- 1958 ، بلا ، بغداد ، 1988.
14. مصطفى عبد القادر النجار وفؤاد الراوي ، أقليم عربستان ، (بغداد – 1981) .
15. مصطفى عبد القادر النجار ، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب ، الطبعة الأولى ، جامعة البصرة ، (البصرة – 1974) .
16. إسماعيل أحمد ياغي ، حركة رشيد عالي الكيلاني دراسة وثائقية ، الطبعة الأولى ، دار العلم للملايين ، (بيروت – 1974) .

المواقع الإلكترونية :

1. http :// ar, Wikipedia, org/wild/. عبد المحسن السعدون
2. http:// www.marefa .org/index.php/1937. معاهدة الحدود العراقية- الإيرانية.
3. http ://ar .Wikipedia –org / wiki/ . محمود سلمان
4. http://www. Marefa . org / index. PhP/. ميثاق – سعد أباد